

(ب) خطر الاحتواء القانوني، فالدستور المقبل للحكم الذاتي سيبقي الأبواب مفتوحة وبعبارات ضبابية للتعددية السياسية وحرية التعبير والمعتقد، وهذا يجتذب المزاج الليبرالي شريطة اجتناب كل ما من شأنه المساس بالقانون المرعي، أي تحظير أي نشاط سري أو عنفي أو ما يمكن ان يفسر من قبل سلطة الحكم الذاتي مساسا بالتزاماتها الأمنية حيال الاسرائيليين: اي اعملوا ولكن تحت سقف الاتفاق وقوانينه.

كما سترمي سلطة الحكم الذاتي بين الوقت والآخر بقوانين اجتماعية وقوانين اخرى في الميدان التجاري لاستمالة أوساط تجارية محسوبة الان على الخط المناهض لتلبي أهواء الأوساط المترمة كي تجتذبها وتضطادها.

(ج) السعي لتفسيخ التحالف العريض كتحصيل حاصل للبندين آنفي الذكر وسواهما من عوامل الاغراء والتضليل بالافادة من أية تعارضات وخلافات يمكن ان تنشأ بين أطراف التحالف على غرار بعض الأنظمة التي كانت مرة تشهر الهراوات في وجه اليسار والجزرة في وجه قوة دينية اخرى، ومرة تستخدم العكس. وليس مبالغة القول ان عدة قوى في التحالف ثابتة على مبدئها فيما برامجها صريحة في عدائها للامبريالية والاحتلال وهي ترفض تاريخيا أية مشروعات لا تلبي حق العودة والدولة وتقرير المصير وعلى مذبح الأهداف الوطنية قدمت الآلاف من الشهداء على امتداد ربع قرن أو يزيد كما يمكن الاطمئنان لبقية القوى، ولكن ما يتوجب ضبطه هو زعامات هنا أو هناك لها مؤيديين بهذا الاتساع ان ذلك لا يخفون تلججهم وارتيابهم. فالانتخابات المقبلة لن تكون الا وظيفة لتنفيذ الحكم الذاتي، ولا مجال لانتخابات تشريعية الا في دولة مستقلة، لذا ينبغي استئصال الضباب المربك.

ولا ينبغي ختاما الا القول ان حملة لواء الحرية والاستقلال لن يرهنوا انفسهم ومواقفهم بحلفائهم، وسواء كانوا اقلية أو قوة رئيسية أو أغلبية فليس أمامهم سوى خيار التمسك بالحقوق الوطنية للنهايات الظاهرة، فاتفاق ايلول جاء كمحصلة لمعطيات لحظة محددة على صعيد عالمي واقليمي ومحلي بينما هذه